التقارب العراقي السوري:

حاجة مؤقتة فرضتها الضرورة وتنتفي بزوالها

ان تاريخ العلاقة العراقية السورية منذ قيام الدولتين هي علاقة "حب وكراهية" في ان واحد، فالعراق من "فرط" حبه لسوريا اراد "ضمها" في اطار مشروع الهلال الخصيب ايام حكم رجل العراق القوي نوري السعيد، الذي تعامل مع الشام كمنطقة نفوذ ينافسه عليها العرش السعودي، وتوالت الانقلابات العسكرية في سوريا بين مؤيد ومعارض للعراق الى ان سقط النظام الملكي في العراق.

وبعد ثورة 14 تموز 1958 التي اطاحت بالملكية في العراق، تم تبادل الادوار بين العراق وسوريا، فاصبحت الاخيرة (وكانت جزء من الجمهورية العربية المتحدة بزعامة جمال عبد الناصر) تسعى من "فرط" حبها للعراق الى "ضم" العراق للجمهورية العربية المتحدة، ولجأت الى ذات الوسائل التأمرية فكانت محاولة عبد الوهاب الشواف عام 1959 للانقلاب على حكم عبد الكريم قاسم بدعم من رجل سوريا القوي عبد الحميد السراج.

ومن المفارقات ان تكون "القومية العربية" هي الغطاء الايديولوجي لكل من نوري السعيد وعبدالحميد السراج في سعي كل منهما لـ "ضم" الاخر.

وأخذت علاقة "الحب-الكراهية" هذه حالة اللامعقول عند استلام حزب البعث للحكم في كلا البلدين العراق وسوريا، فبين عشية وضحاها شهدت العلاقة بين البلدين في عام 1978 مشروع "حب"- وحدة الدولتين والحزبين- لينقلب بعد اسابيع الى كراهية وعداء فاندفعت بغداد في محاربة بعثي سوريا "الوحدويين"، بالتحالف ودعم الكتائب وفيما بعد ميشل عون "الانعزالي" و "المتحالف" مع اسرائيل. وبالمقابل اصبح بعث سوريا "العروبة" الحليف الاقوى لايران "الفارسية" ضد العراق "العربي".

على هذه الخلفية تفتح الستارة على مشهد "غزل" جديد بين ذات "الابطال" في بغداد ودمشق.

الحاجة أم "الغزل"

ولكن الجديد في هذا المشهد هو ان دافع التقارب ليس الطمع في نفوذ على حساب الاخر، بل الحاجة، وسيكون التقارب محسوبا على قدر هذه الحاجة.

فبغداد التي فقدت قدرة التهديد بعد حرب الخليج الثانية، بحاجة لأي عون يخرجها من مأزقها الاقتصادي والسياسي، وبدون شك لسوريا ذات الحدود المشتركة مع العراق دور مهم في هذا الشأن:

- فدمشق تملك احد اهم مفاتيح تأهيل بغداد عربيا وبالذات خليجيا، واقليميا مع ايران.

- الانفتاح الاقتصادي بين البلدين سيعني عمليا فرصة لمزيد من الموارد غير المعلنة على غرار تجارة بغداد مع طهران وانقرة.

- توفير منافذ تصدير وايرادات جديدة تحرر بغداد من الاعتماد على تركيا او الاردن، بما يجعل من المنافذ السورية ورقة بغداد الاقتصادية والسياسية في التعامل مع تركيا والاردن.

- وأخيرا وليس أخرا، تحييد احد اهم مراكز التأمر على نظام بغداد، فسوريا كانت الحاضنة الطبيعية للمعارضة العراقية، العربية منها (القوميين واليساريين وحتى الاسلاميين) والكردية.

سوريا: مايحرم علي يحرم على الاخرين

- اعتبرت سوريا نفسها، بعد هزيمة النظام العراقي في حرب الخليج الثانية، الوريث الشرعي لنظام صدام حسين، فسعت لاستقطاب المعارضة العراقية بالتعاون مع الرياض، كماحاولت اقناع واشنطن باعتمادها اداة للتغيير، ولكن الاحداث اقنعت دمشق بان واشنطن ومعها اسرائيل لاتريد اي دور متميز لسوريا في عراق مابعد صدام. وبقدر ما فقدت سوريا القدرة على التغيير في العراق، عملت على منع اي تغيير لايجعل منها شريكاً، الامر الذي يفسر موقفها المعادي للاردن عندما احتضنت الاخيرة حسين كامل وفيما بعد "الوفاق" كمشروع للتغيير في العراق.

- عراق في ظل نظام حكم ضعيف، ولوكان الحاكم هو صدام حسين، خير بالنسبة لسوريا من نظام حكم متحالف مع امريكا في بغداد. ان عودة بغداد بزي امريكي تعني بالنسبة لسوريا احياء لحلف بغداد وما يشكله من تهديد لسوريا، خاصة وان اسرائيل وتركيا سيكونا جناحي هذا التحالف الجديد.

- ان التصلب الاسرائيلي وجمود مسيرة السلام من جهة، والاهمال الامريكي لسوريا (اولبرايت على نقيض وزير الخارجية الامريكي السابق وارن كريستوفر الذي زار دمشق 22 مرة، لم تزر دمشق لحد الان)، من جهة اخرى اقنع سوريا بان الوقت ليس لصالحها، خاصة بعد تبلور التعاون الاسرائيلي التركي في اطار اتفاقيات عسكرية واستراتيجية، كل هذا يجعل من انفتاح سوريا شرقا حاجة يوفرها عراق صدام.

- كانت مشاركة سوريا في التحالف الامريكي في حرب الخليج الثانية بمثابة بوليصة تأمين للمستقبل، ولكن الخيبة السورية في عدم نجاح "اعلان دمشق" في فتح الابواب الخليجية سياسيا وماديا (اخر دعم مالي كويتي لسورية هو تمويل تحديث شبكة الهاتف)، جعل من الانفتاح المدروس على "عدو" الخليج، العراق وسيلة سورية للضغط.

- سوريا خير من يتقن لعبة الاشارات، وفي انفتاحها المقنن على العراق رغبة في جلب الانتباه الامريكي، ولكن دون تحد، وبقدر استجابة واشنطن ستقرر دمشق مدى انفتاحها على بغداد. وفي هذا تتحرك دمشق ضمن الهامش المتاح بموجب قرارات مجلس الامن التي تسمح بالتبادل الاقتصادي والتجاري مع العراق، خاصة وان دولا مثل ايران والامارات، دع عنك الاردن، تقيم علاقات اقتصادية مع بغداد.

- رغم محاولة سوريا ان تضفي على انفتاحها "المحسوب" على العراق بعدا "اخلاقيا"، الا ان عوائده المالية والتجارية هي الادسم بالنسبة للاقتصاد السوري، خاصة بعد انتفاء خيار اسقاط النظام العراقي من قبل سوريا.

- وتبقى سوريا تخشى من انحدار العراق لهاوية التقسيم نتيجة الفعل التركي، بما سينعكس سلبا على سورية المرشح الثاني لمثل ذلك التقسيم، بما يجعل حماية وحدة العراق ضرورة سورية.

- ولكن حاجة سوريا للعراق لم تصل الى درجة انقاذ صدام حسين من ورطته وبالتالي ضعفه، ولذا فان دمشق حريصة على العمل تحت سقف "الشرعية الدولية"، والمطالبة بتنفيذ قرارات الامم المتحدة بما يبقي صدام حسين في "صندوق الاحتواء".

- ولكن سوريا تخشى تركيا وترى في تصاعد نفوذها في كردستان العراق ليس تهديدا لوحدة العراق فحسب، بل تهديدا لدورها بين اكراد المنطقة وبالتالي خسارة للورقة الكردية في التعامل مع تركيا. كما ان تحول كردستان العراق الى منطقة نفوذ تركية يعني نهاية الدور الايراني والسوري في تقرير مستقبل النظام في بغداد. وانحسار النفوذ الايراني والسوري في شمال العراق يعني نهاية طريق "هوشي منه" البري الذي يصل بين ايران وسوريا عبر كردستان العراق، ومنها الى قواعد حزب الله في جنوب لبنان وحزب العمال الكردستاني في البقاع.

ان محصلة هذه المخاوف صعدت من حدة ردة الفعل السورية التي وصفت العمليات العسكرية التركية في شمال العراق بـ "الغزو" في حين كانت بغداد تتحدث عن "عدوان تركي تجاوز الخط الاحمر".

فسوريا معنية اولاً بـ "الخطر" التركي، وهذا ما جاء في تصريح عبد الحليم خدام (14/6/1997) الذي تجاهل ذكر الولايات المتحدة بقوله: "عندما يتعرض العراق لخطر نحن لايمكن الا ان نعمل كل ما نستطيع لدفع هذا الخطر لان المقصود هو العراق"، وان "معاناة الشعب العراقي باتت مسؤولية اخلاقية وهي تدعو الى ازالة هذه المعاناة". . وان العملية العسكرية التركية في شمال العراق "تهديد للعراق بوجوده وفي كيانه الوطني" وان سوريا "بادرت الى تعطيل هذا المخطط".

بينما بغداد ليست في وارد الصدام المباشر مع تركيا خاصة وان تركيا اكدت قرب انسحابها من شمال العراق، اما ان تكون تركيا اداة تقليص للنفوذ الايراني والسوري في شمال العراق فهذا ماترحب به بغداد. الامر الذي يفسر تجاهل بغداد "الخطر" التركي في خطابها السياسي الموجه لسوريا واكتفت بالتلويح بالخطر الامبريالي والصهيوني، فتقول

جريدة "بابل" التي يشرف عليها عدي صدام حسين في افتتاحيتها (31/5/97): "ان تطبيع العلاقات بين العراق وايران وسوريا واقامة تعاون متعدد الاشكال بين الدول الثلاث كفيل بان يقلب الموازين لصالح العرب والايرانيين ولمصلحة السلام والامن في المنطقة". . ولمواجهة "جبهة الامبرياليين والصهاينة في هذه الظروف التي تمر بها المنطقة العربية".

ان ثقة بغداد بالانفتاح السوري تبقى دون مستوى التضحية بالبوابة التركية الاقتصادية والسياسية، كما ان ثقة دمشق ببغداد تبقى دون مستوى التحالف المشترك ضد الولايات المتحدة.

وكلا الطرفين -بغداد ودمشق- يطالب الاخر بمزيد من الخطوات لتعزيز الثقة ولضمان عدم انقلابه على الاخر بمجرد انتفاء الحاجة المؤقتة، الامر الذي يعني تخلي بغداد عن تركيا، ودمشق عن الولايات المتحدة وهذا ما يصعب حصوله.

رد الفعل الامريكي والاسرائيلي

صرح مسؤولون امريكيون بانهم على علم بالخطوات السورية، وان الاخيرة اكدت بقاءها تحت سقف قرارات الامم المتحدة، ولم تبد الادارة الامريكية استيائها علنا، ولكن الرد العملي جاء حاسما في اعتماد مجلس الامن قرار 1115 (21 حزيران 1997) الذي يضع العراق تحت تهديد تصعيد العقوبات لتشمل حظر سفر المسؤولين العراقيين بعد اربعة اشهر في حالة عدم استجابة العراق لطلبات اللجنة الخاصة بنزع اسلحة العراق المحظورة، وذلك في وقت كانت بغداد تعول على اتساع شقة الخلاف بين الصين وروسيا وفرنسا من ناحية والولايات المتحدة من ناحية اخرى، بما يعجل في تخفيف طوق الحصار المفروض.

اما على الصعيد الاسرائيلي فان طبول الحرب السورية لم تخف اسرائيل حيث صرح وزير الزراعة الجنرال المتقاعد رافائيل ايتان (23/6/1997) ردا على تقرير عن اعتزام دمشق اطلاق عملية عسكرية محدودة ضد اسرائيل، بقوله: "انني لا اخشى التهديدات السورية، فاذا اطلقوا عملية مباغتة في الجولان فنحن نستطيع ان نطلق من جانبنا عملية في دمشق"، واضاف "يجب ان يدرك السوريون انهم سينمحون عن بكرة ابيهم من وجه الارض".

الرد العربي يكمن في مصالحة الحكام لشعوبهم

ان الرد العربي الحقيقي على التحدي الاسرائيلي لاتملكه انظمة عربية تخشى بعضها البعض الاخر، بل ان البعض منها يخشي شعبه اكثر من اي خصم خارجي.

ان جدية المصالحة بين العراق وسوريا تبدأ عندما يبادر حكام البلدين في مصالحة شعوبهم اولاً، فرغم التباين الكبير بين النظامين في بغداد ودمشق يرفض كلاهما الانفتاح السياسي بدرجة او بأخرى.

فاذا كان مجلس قيادة الثورة العراقي اعتمد في جلسته المنعقدة 31/3/1980 حكم الاعدام على كل من انتمى الى حزب "الدعوة" "مباشرة او العاملين لتحقيق اهدافه العملية تحت واجهات او مسميات اخرى"، وذلك باثر رجعي، فان القانون رقم 191 الصادر في دمشق قضى باعدام كل من انتمى الى حركة "الاخوان المسلمين".

ولقد كانت طوال 18 عاما الماضية "المعارضة" هي البضاعة الوحيدة القابلة للتصدير المتبادل بين العراق وسوريا، فالاخوان المسلمون السوريون يتخذون من بغداد قاعدة لهم في وقت لجأت عناصر الدعوة وغيرهم من المعارضين العراقيين الى دمشق.

في زمن التردي العربي، بات مجرد التبادل التجاري بين قطرين عربيين جارين انجازا "قوميا عربياً".

(الملف العراقي، العدد 67 - تموز 1997)

❋ ❋ ❋